LJAST
Libyan Journal of Applied Science and Technology
مجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

Volume 13 Issue 02
December 2025
ISSN 2958-6119

تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نموذج CAMELS

دراسة تطبيقية علي المصارف البحرينية

أ . طارق رمضان خليفة ابوخريص
قسم العلوم الادارية والمالية/ كلية العلوم والتقنية جادو
Received 15 August 2025; revised 27 August 2025; accepted 01 December 2025

مستخلص الدراسة:

تهدف هده الدراسة لتعرف علي نموذج "CAMELS" كأداة فعالة ودقيقة لاستخدامه كمقيم للأداء في الصناعات المصرفية ولتوقع المخاطر المستقبلية والنسبية، وأن تعرض المصارف للتعثر المالي يعتبر احد الإحداث الهامة التي تلفت النظر وتستدعي الدراسة وذلك لما يترتب عليه من أثار بالغة الخطورة وكما أن وقوع أي مصرف من المصارف في دائرة الفشل المالي لا يمثل انتقالا أو تحولا مفاجئا ولكنه في معظم الأحوال يحدث تدريجيا الأمر الذي يتطلب دراسة أوضاعها، ويتم حساب نسب "CAMELS" من أجل التركيز على الأداء المالي والمتمثلة في كفاية رأس المال وجودة الأصول والإدارة والأرباح والسيولة والحساسية.
وفي هذه الدراسة تم اختيار وحساب بعض النسب الهامة لتقييم أداء المصارف، والبيانات المستخدمة في هذه الدراسة تم الحصول عليها من التقارير المالية السنوية للمصارف البحرينية. وبعد دلك تتم مقارنة البيانات المتحصل عليها مع نسب المصرف المعياري أو النموذجي. وبكل تأكيد، تُظهر اتجاهات الحسابات والأرقام ذات الصلة نقاطًا مهمة للمديرين وكذلك يمكن أن يكون نموذج CAMELS أداة فعالة للإدارة والتحكم واتخاذ القرارات السليمة.
الكلمات الرئيسية: نموذج CAMELS، وكفاية رأس المال، وجودة الأصول، وإدارة الأرباح، والسيولة، والحساسية.

ABSTRACT

This study aims to identify the "CAMELS" model as an effective and accurate tool to be used as a performance evaluator in banking industries and to anticipate the future and relative risks. And those banks are exposed to financial faltering is considered one of the important events that draws attention and calls for study, due to its extremely dangerous effects, just as the occurrence of any of the banks in the circle of financial failure does not represent a shift or a sudden transition, but in most cases it is gradually occurring, which requires studying its conditions."CAMELS" ratios are calculated in order to focus on financial performance. The CAMELS stands for **C**apital adequacy, **A**sset quality, **M**anagement **E**arning and **L**iquidity and **S**ensitivity. In this study some important ratios were selected and calculated to assess the performance of banks and the data which is used in this study were obtained from the annual financial reports of Bahraini banks**.** Then data obtained are compared with standard or model bank ratios. Certainly, the trends in accounts and related figures show important points for managers as well as the CAMELS model rating can be an efficient tool to manage and control and decide making.

KEYWORDS: CAMELS model, **C**apital adequacy, **A**sset quality, **M**anagement, **E**arning and **L**iquidity and **S**ensitivity.

1- المقدمة:

يعتبر نموذج CAMELS احد أهم الأساليب المستخدمة في تقييم أداء المؤسسات المالية، حيث يساعد في ترشيد قراراتها المالية، سواء المتعلقة بحجم الموجودات التي تعمل بها المنشأة وكذلك المتعلقة بالتمويل، اى التي تتناول صياغة مكونات المطلوبات (الخصوم) وأنواعها و نجده أيضاً يعالج غايات عدة أهمها غايات تقرير الاستثمار في الأسهم والسندات وأدوات التنبؤ بالفشل

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

المالي الذي من الممكن أن يُلحق بالمؤسسة المعنية . فالتحليل المالي يعد وسيلة في غاية الأهمية في تقييم موقف المنشأة الاستراتيجي، حيث يساعدها في تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف في بيئة المنشأة الداخلية وتحديد الفرص والتهديدات في بيئة المنشأة الخارجية.

وقد شهدت الصناعة المصرفية في وقتنا الراهن حالة من المتغيرات نتيجة التطورات الاقتصادية والمصرفية والتي فرضت تحديات تواجهها المؤسسات المالية والمصارف أدت إلي تراجع دوره في الوساطة المالية وازدياد متطلبات الرقابة المصرفية عليها، وازدياد حدة المنافسة بينها، كل ذلك فرض واقعا جديدا اتجهت من خلاله العديد من دول العالم إلي قبول وتبني سياسات ووسائل تسعي إلي تحسين أداء القطاع المصرفي وتفعيل دوره للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(1)

ولا يقف دور أدوات وأساليب التحليل المالي عند هذا الحد بل يساعد التنبؤ لما سيكون عليه الموقف المالي للمؤسسة في المستقبل، وذلك بالاستخدام الأمثل للبيانات المالية من قبل المحلل المالي من خلال وضع مؤشرات تساعد الإدارة في التخطيط للمستقبل وكذلك تلافي للعيوب والعثرات التي تعترضها أو تسبب في فشلها. ويتطلب تقييم الأداء بصورة سليمة معرفة تامة بالمحاسبة والاقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة المعنية أدارتها وهكذا فإن تحليل الأداء في المصارف – كأداة من أدوات السياسة النقدية ولذلك فأن الدراسة تركزت على اختيار التحليل الوصفي النقدي المتعلق بنمو هذه المصارف وكذلك العمليات التي قامت بها خلال الفترة من 2013–2020م.

وفي هدا الإطار تبنت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1979 م نموذجا موحدا لتقييم المصارف وتحليل نقاط القوة والضعف في أداء مؤسسات المصرفية ويعكس تغييرات في العمل المصرفي وأطلق علي هدا النموذج بـ (CAMELS) أو ما يعرف بنموذج التقييم بالمؤشرات والتي تم البدا بتطبيقه في عام 1980 وتم تطويره وتعدياه عام 1996 م وبمقتضي هدا النموذج يتم تقييم أداء المصارف من خلال ستة بنود أساسية:(2)

وكفاية رأس المال، جودة الأصول،الإدارة، الأرباح، والسيولة، والحساسية لمخاطرة السوق.

2- مشكلة الدراسة :-

تعتبر المؤسسات المالية بشكل عام والمصارف بشكل خاص أكثر المؤسسات عرضه للتغييرات الاقتصادية وأكثرها حساسية لأثار هذه التغييرات واحتمالية تعرضها للإفلاس والفشل سواء كانت هذه المؤسسات في أنظمة رأسمالية أو أنظمة اشتراكية أو كليهما معا، و يعتبر السبب الجوهري في فشل تلك المؤسسات هو ضعف المنهجية المتبعة في تقييم وترشيد وموازنة القرارات المالية لهذه المؤسسات، فان مشكلة تتمحور حول إمكانية و ضع نموذج تقييم يشمل كافة جوانب الإعمال المصرفية بالشكل الذي يعطي صورة دقيقة عن جوانب الخلل ونقاط الضعف وبالتالي فان نموذج CAMEL يعتبر كجهاز إنذار مبكر لرصد دلائل الفشل من بدايات ظهورها لأجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، من خلال هدا الطرح تتضح إشكالية هده الدراسة من خلال الأسئلة التالية:–

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

- كيف يتم تقييم أداء المصارف بطريقة نموذج CAMELS؟
- ما مدي ملاءة هده الطريقة لتقييم أداء المصارف وكذلك باعتبارها كأداةً لتجنب التعثر والفشل ولأي مدى يعتبر أداء المصارف مقبولاً ؟

3- فرضيات الدراسة:

أن التركيز الأساسي في هذه الدراسة علي وضع الفرضيات الآتية لاختبارها وللوقوف حول واقع المصارف التجارية:

- **الفرضية الأولى:** يودي استخدام نموذج CAMEL لتقييم أداء المصارف إلي الكشف عن نقاط القوة و الضعف في أدائها بما يدعم كفاءة وفعالية الأداء.
- **الفرضية الثانية:** يختلف كل مصرف عن باقي المصارف في إدارة أمواله وفقاً لنموذج CAMEL مما سيؤثر على أدائه وقدرته على الوفاء بالتزاماته .

4- أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الأتي :-

1- أعطاء لمحة تاريخية عن طريقة CAMELS: تعريفها، نشأتها، عناصرها..الخ.

2- تقييم أداء المصارف خلال الفترة من 2013-2020م باستخدام نموذج CAMELS .

3- من خلال نتائج التحليل يتم وضع مؤشرات مالية تبين مواطن القوة والضعف في هذه المصارف حتى تتجنب عثرات الفشل وتقديم توصيات لدعم وتفعيل دور المصارف.

5- أهمية الدراسة :-

تتركز أهمية الدراسة في أبراز دور نموذج CAMEL كأسلوب علمي منظم للتنبؤ بالفشل في المؤسسات والذي يساعدها على معرفة الخلل قبل وقوعه ووضع الإجراءات المناسبة لتفادى هذا الخلل والذي يساعدها للاتجاه نحو الأداء الأفضل.

6- حدود الدراسة :-

الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية للبحث في دراسة أوضاع عينة من المصارف التجارية البحرينية وهذه المصارف هي :

جدول رقم (1) يوضح عينة الدراسة

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

بنك البحريني الوطني	بنك الخليج
مصرف الشامل	بنك البحرين للتنمية
البنك المتحد	بنك المستقبل
بنك البحرين والكويت	

الحدود الزمنية: الحدود الزمنية التي تناولتها الدراسة بالتحليل تغطي الفترة من 2013–2020 م ذلك نظراً لحداثة القوائم المالية لهذا المصارف.

7-أسلوب جمع وتحليل البيانات :-

- جمع البيانات :تم الاعتماد على الكتب والدوريات والنشرات والمجلات العلمية و كذلك الاعتماد على القوائم المالية للمصارف البحرينية وزيارة بعض المواقع عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) .

تحليل البيانات : تم استخدام الأسلوب الإحصائي لتحليل البيانات المتحصل عليها حيث تم استخدام اختبار T ، وسيتم التطرق إليه بالتفصيل في الجانب العملي .

8- الإطار النظري:-

8_1 نشأة وتطور وكيفية استخدام طريقة CAMLES:(3)

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن استخدام النسب والمؤشرات للرقابة على المخاطر.**حيث** قامت السلطات الرقابية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1980 استخدام نظام للتقييم بالمؤشرات أطلق عليه CAMEL rating وهو نظام موحد يتم بمقتضاه تقييم المصارف وفقاً لما يسفر الفحص الميداني لها1، وهى تعتمد على تقييم الفاحص للمصرف وفقاً لمعايير رقابية معينة ، وقد تم استخدام هذه المؤشرات بواسطة السلطات الرقابية الثلاث في الولايات المتحدة الأمريكية وهى المصرف الاحتياطي الفيدرالي Federal Reserve System والهيئة الفيدرالية للتأمين على الودائع Deposit Insurance Corporation (FDIC) ethereal ، ووفقا لهذا النظام فان كل مصرف لكي يتم التفتيش عليه يتم تقييم خمسة مناطق فيه وهى تمثل المناطق الهامة في المصرف وهي رأس المال ، جودة الأصول ، الإدارة ، الأرباح المحققة ، والسيولة . ومن ثم فان هذه المناطق الخمسة مجتمعة تعكس الأداء المالي والوضع المالي للمصرف وكذا سلامة العمليات التشغيلية لدية ومدى التزامه بالضوابط الرقابية التي يخضع إليها .

وفي عام 1996 تم تطوير نظام الـ CAMEL بحيث يركز على المخاطر وذلك من خلال إضافة مؤشر سادس لتحليل الحساسية لمخاطر السوق ومن فقد أصبح الاسم الحالي للنظام هو CAMELS ليعكس الأداء في ستة مناطق بالمصرف ووفقا لهذا النظام يتم

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

إعطاء تقييم لكل منطقة من مناطق الفحص تتدرج من (1) لأفضل أداء إلى (5) لأسوأ أداء . ثم يتم عمل مؤشر عام يعكس الأداء الكلى للمصرف والذي يتدرج أيضا من (1) لأفضل أداء إلى رقم (5) لأسوأ أداء، ويتم الأخذ في الاعتبار لذي إعطاء هذا التقييم عنصر التقدير الشخصي للمفتش أخذا في الاعتبار تقييم المناطق المختلفة بالمصرف.

جدول رقم (02): تصنيف المصارف حسب طريقة CAMLES

التصنيف رقم 1	**قوي**
التصنيف رقم 2	مرضي
التصنيف رقم 3	معقول
التصنيف رقم 4	هامشي (خطر)
التصنيف رقم 5	غير مرضي

8_2عناصر طريقة CAMLES:

8_2_1 : رأس المال المصرفي :

يختلف دور رأس المال ووظائفه في المؤسسات المالية ومنها المصارف عن المؤسسات الأخرى غير المالية، حيث تنصب المهمة الأساسية لرأس المال في هذه الأخيرة على تمويل وشراء المباني والآلات والمعدات اللازمة للمشروع كهدف أولى، ثم حماية حقوق الدائنين كهدف ثانوي، وتنعكس هذه الصورة بالنسبة لدور رأس المال في المؤسسات المالية، حيث يشكل رأس المال خط الدفاع الأول لحماية وتأمين أموال المودعين ضد أي مخاطر تتعرض لها المؤسسة المصرفية، في حين يكون دور رأس المال في تمويل وشراء الموجودات الثابتة ثانوياً، ولذلك يفترض في رأس المال الخاص بالمصرف أن يكون مدفوعاً بالكامل ومتاحاً للتصرف به عند الحاجة، بالإضافة إلى أن المصارف المركزية تعطي بعداً إضافيا لوظائف رأس المال باستخدامه كأداة تنظيمية تهدف إلى التأثير في كمية وأوجه استخدامات الأموال، وتواجه المصارف في هذا الصدد مشكلة التوازن بين العائد المتأتي من الاستثمارات المختلفة، وبين المخاطر المصاحبة لهذه الاستثمارات.[1]

[1] نادية أبو فخره مكاوي: " دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية المصرية " **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، مجلد العدد الثاني ، أبريل / الطير 1997 ف. ص 286 .

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

" **و يتمثل** رأس المال في الفرق بين أصول وخصوم الوحدة المحاسبية ، و يمثل الحماية لحقوق الدائنين في حالة عدم كفاية المخصصات اللازمة لمقابلة الخسائر التي قد تحدث في المستقبل، وبالنسبة للمصارف التجارية يمثل رأس المال أهمية خاصة لضمان سلامة المراكز المالية لها وحماية أموال المودعين التي تمثل المصدر الرئيسي لأموال المصرف ويتأثر رأس المال اللازم لممارسة أعمال المصرف، والمحافظة على سلامة مركزه المالي بدرجة المخاطرة التي تتعرض لها أصول المصرف، حيث أنه كلما زادت درجة المخاطرة التي تتعرض لها الأصول كلما زادت حاجة المصرف إلى رأس مال إضافي يمكنه من مواجهة المخاطر.[2] "

8-2-2 : كفايـة رأس المـال :

[**تعرف** كفاية رأس المال بأنها مدى قدرة رأس المال المصرفي على تغطية الخسائر الناتجة من الاستثمار في الأصول الخطرة دون المساس بودائع العملاء، أي أن معيار كفاية (متانة) رأس المال المصرفي يشير إلى العلاقة بين حقوق الملكية والأصول ، وتبين هذه العلاقة مدى قدرة حقوق المساهمين على تمويل الأصول دون الاعتماد على الخصوم الإيداعية، وكذلك مدى قدرة حقوق الملكية على امتصاص الخسائر الناشئة من الأصول الخطرة وعدم جعلها تنفذ إلى الودائع ، وكذلك تمويل شراء الأصول الثابتة من الموارد الذاتية ، وبالتالي فكلما ازدادت نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول كلما زاد ذلك من متانة المركز المالي، وكلما قلت الأصول الخطرة كلما قلت المخاطر التي تعترض المصارف ، ولو أن ذلك سيقلل من الربحية وهذا ما يسم

ى بـ (ملاءة رأس المال) .[1] *Capital Adequacy*]

هذا وتحظى ملاءة رأس المال في المصارف التجارية بأهمية بالغة ، سواء من جانب مالكي رأس المال (المساهمين) أو المودعين وإدارة المصرف والمصارف المركزية.

وترجع أهمية ملاءة رأس المال إلى الأسباب التالية:[2]

1- القدرة على تغطية الخسائر المحتملة: حيث تساعد ملاءة رأس المال على استيعاب الخسائر التي يتعرض لها المصرف من خلال ممارسة نشاطه دون المساس بحقوق المودعين، لذلك فهو يلعب دور الواقي ضد مخاطر الخسائر المحتملة ، إذ أنه في حالة تعرض المصرف إلى خسارة نتيجة لعدم سداد المقترضين قروضهم فإن قيمة هذه الخسارة ستطرح من حقوق المساهمين للمحافظة على توازن الميزانية طبقاً لمعادلة الميزانية المعروفة (الأصول = الالتزامات + حقوق المساهمين) أي أن الموجودات تساوي المطلوبات .

فإذا كان رأس المال بدرجة كافية، يمكن أن يستوعب هذه الخسائر.

---

(2) هشام حسن المليجى : " تطوير القياس المحاسبي للحكم على كفاية رأس المال في البنوك التجارية " ، **المجلة العلمية لتجارة الأزهر** ، العدد (26) أي النار (يناير) 2001 ف. ص 337 .

(1) خليل الشماع : **مقررات لجنة بال وأثرها على المصارف العربية** (بيروت: اتحاد المصارف العربية ،1991)
(2) صالح الأمين الأرباح : **النقود والمصارف** (مصراتة ، دار رباح ، 1996 ف.) ص 84 .

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

2- دعم وتقوية المصرف ونشاطه: وذلك من خلال الاعتقاد السائد بأن قوة المصرف ومتانة مركزه المالي يعتمد على ملاءة رأس ماله، ولذلك تحرص المصارف التجارية على نشر المعلومات حول رأسمالها والزيادات التي تطرأ عليه.

3- القدرة على تقديم القروض بالحجم المناسب للعملاء : وذلك أن حجم رأس المال غير المناسب ربما يعوق المصرف عن تقديم القروض لعملائه بالحجم الذي يطلبونه

4- تمكين المصرف من شراء الأصول الثابتة: حيث لا يجوز استخدام الودائع في تمويل شراء الأصول وعليه فإن ملاءة رأس المال هي ضرورية لمواجهة هذه المتطلبات .

8-2-3: معايير تحديد ملاءة رأس المال :

[يعتبر معيار كفاية رأس المال من أهم المعايير المستخدمة في تقييم المصارف، حيث يتكامل هذا المعيار مع معايير أخرى قدمها المكتب الفيدرالي الأمريكي تحت اسم **CAMEL**. [1] في عام 1980. وهي :

1- كفاية رأس مال المصرف **C**apital Adequacy
2- جودة الأصول **A**ssets Quality
3- جودة الإدارة **M**anagement Quality
4- أداء الربحية **E**arnings performance
5- السيولة **L**iquidity

أولاً: فيما يخص **<u>كفاية رأس مال المصرف</u>** *Capital Adequacy* فيجب معرفة الآتي[2]:

حجم المصرف ،مدى انخفاض جودة محفظة الأصول، معدل نمو المصرف وخططه المستقبلية نوعية رأس المال (رأس مال أساسي، رأس مال مساند مكون من القروض والمخصصات) ، قيمة الأرباح المحتجزة ، مدى قدرة المصرف للدخول في الأسواق الرأسمالية ، الأصول التي ليس لها قيمة محاسبية إلا أنها لا زالت لها قيمة اقتصادية مثل الفرق تكلفة الأصول الثابتة وقيمتها العادلة (السوقية) .

- أنواع النسب المالية وفق نموذج CAMEL المستخدمة لتقييم المصارف:

المجموعة الأولى : نسبة ملاءة رأس المال: يقصد بها مدى قدرة حقوق المساهمين على مواجهة المخاطر المتوقعة التي قد يتعرض لها المصرف نتيجة للاستثمار أمواله في مجالات استثمارية مختلفة وخاصة فيما يتعلق منها بالاستثمار في مجالات الائتمان.

---

[1] هشام حسن المليجي: مرجع سبق ذكره ، ص 342 .

[2] Seminar on Banking Supervision " On-Site Supervision and the CAMELS Rating System for Banks (**<u>Seminar on Banking Supervision</u>** ,Beirut , Lebanon , Jun 1988)

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

1. **حقوق الملكية إلي إجمالي الأصول :** توضح نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي الأصول المدى الذي ذهبت إليه المصارف في الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل استخداماتها ، ويمكن القول بوجه عام أن المصارف التجارية تعتمد بشكل محدود على مواردها الذاتية المتمثلة في رؤوس أموالها واحتياطاتها في تمويل أنشطتها وعملياتها ، أي إجمالي استخداماتها في مجال الائتمان بمختلف أنواعها وعلى القروض التي تحصل عليها من المصرف المركزي والمصارف التجارية الأخرى ويمكن احتسابها كما يلي:

حقوق الملكيـــة/إجـــمالي الأصول

2. **حقوق الملكية إلي إجمالي الودائع :** تشير هذه النسبة إلي مدى قدرة المصارف الأهلية موضوع الدراسة علي رد قيمة الودائع التي حصلت عليها من الأموال المملوكة لها ، فكلما زادت هذه النسبة كان ذلك مصدر أمان اكبر للمودعين والدائنين بوجه عام والعكس في حالة انخفاض هذه النسبة . ويمكن حسابها كما يلي: **حقوق الملكيـــة/إجـــمالي الودائع**

3. **حقوق الملكية إلى إجمالي الالتزامات :** وتوضح هذه النسبة مدى قدرة حقوق الملكية على مقابلة مخاطر الاستثمار المترتبة على احتمالات عدم وفاء الجهات المدنية للمصرف بالتزاماتها تجاهه.

فهي تبين قيمة الانخفاض الناشئ عن عدم الوفاء في استثمارات المصرف وخسائره الرأسمالية بوجه عام و يمكن مقابلتها عن طريق حقوق الملكية بدون المساس بالتزامات المصرف تجاه الغير. ويمكن احتسابها كما يلي : . **حقوق الملكية / إجمالي الالتزامات**

4. **حقوق الملكية إلى إجمالي الديون :** توضح هذه النسبة مدى قدرة حقوق الملكية على مقابلة الديون فهى تبين قيمة الانخفاض الناشئ عن عدم الوفاء بسداد الديون بوجه عام التي يمكن مقابلتها عن طريق حقوق الملكية ويمكن احتسابها كما يلي : **حقوق الملكية / إجمالي الديون**

المجموعة الثانية :

- **استخدامات الأصول**

1. نسبة صافى دخل الفوائد إلي إجمالي الأصول : ويقيس هذا المعدل نسبة صافى الدخل الفوائد إلى إجمالي الأصول ويمكن احتسابها كما يلي :

صافي دخل الفوائد/ إجـــمالي الأصول

2. نسبة إجمالي الديون إلي إجمالي الأصول : ويقيس هذا المعدل نسبة الديون إلي إجمالي الأصول ويمكن احتسابها كما يلي :

إجمالي الديون / إجمالي الأصول

3. نسبة إجمالي الدخل التشغيلي إلي إجمالي الأصول : ويقيس هذا المعدل إجمالي الدخل التشغيلي قبل ضرائب إلي إجمالي الأصول. ويمكن احتسابها كما يلي:

إجمالي الدخل التشغيلي / إجمالي الأصول

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

4. نسبة إجمالي الخصوم (الالتزامات) إلي إجمالي الأصول : ويقيس هذا المعدل قيمة الخصوم أو الالتزامات تجاه الغير إلي إجمالي الأصول . ويمكن احتسابها كما يلي:

إجمالي الخصوم (الالتزامات) / إجمالي الأصول

5. نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الدخل : وتقيس هذه النسبة الفوائد المدفوعة غير النقدية إلى إجمالي الدخل . ويمكن احتسابها كما يلي:

إجمالي المصروفات / إجمالي الدخل

6. نسبة المخصصات إلي إجمالي الأصول : تقيس هذا المعدل نسبة المخصصات لإجمالي الأصول . ويمكن احتسابها كما يلي:

المخصصات / إجمالي الأصول

7. نسبة المخصصات إلي إجمالي الديون : يقيس هذا المعدل نسبة المخصصات إلي إجمالي الديون . ويمكن احتسابها كما يلي :

المخصصات / إجمالي الديون

المجموعة الثالثة: نسبة الربحية : Earnings Performance

تبين هذه الأنواع من النسب الأداء الكلي للمصرف أو مقدرة المصرف على توليد الأرباح وعادة ما تستخدم الأرباح مقياساً لفاعلية وكفاءة السياسات التي يتبعها المصرف.

1. **معدل العائد على حقوق الملكية** : يقيس معدل العائد على حقوق الملكية ما يحصل عليه ملاك المصرف من وراء استثمار أموالهم في المؤسسة المصرفية . وتتمثل هذه الأموال في رأس المال (قيمة المساهمة) والاحتياطيات التي تم تكوينها والأرباح التي لم توزع (الأرباح المحتجزة) . ويتم احتسابها كما يلى:

صافي الدخل / حقوق الملكية

2. **معدل العائد على الودائع** : يقيس هذا المعدل كفاءة المصارف في تحقيق الأرباح من أموال الودائع التي حصلت عليها . ويتم احتساب هذا المعدل كما يلي:

صافي الدخل / الودائع

3. **معدل العائد على الموارد المتاحة:** يقيس هذا المعدل نسبة صافي الأرباح المحققة (صافى الربح بعد خصم الضريبة) إلي إجمالي الدخل التشغيلي. ويمكن احتسابها كما يلى :

صافي الدخل / إجمالي الدخل التشغيلي

المجموعة الرابعة: نسبة السيولة : Liquidity

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

Volume 13 Issue 02
December 2025
ISSN 2958-6119

تعبر نسبة السيولة على مقدرة المصرف بالوفاء بالتزامات قصيرة الأجل ، بما لديه من نقدية ومن أهم هذه الالتزامات قصيرة الأجل الودائع بصفة عامة ونظرا لأهمية هذه النسبة فان المصارف المركزية اعتادت على وضع بعض الضمانات لتلك الودائع متمثلة في نسب الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به لدى مصرف البحريني المركزي ، وسوف نستعرض فيما يأتي لأهم نسب السيولة.

1. **الاحتياطي القانوني** :يمثل الاحتياطي القانوني مجموع الأرصدة التي أودعتها المصارف موضوع الدراسة لدى مصرف البحريني المركزي، والذي تلتزم بموجبه هذه المصارف بإيداع نسبة من خصومها الإيداعية التي يحدد مفرداها المصرف المركزي لدى هذا المصرف. ويمكن احتسابها كما يلي:

إجمالي الديون/إجمالي الودائع

2. معيار السيولة :- يشير هذا المعيار إلى مدى كفاية الأصول النقدية في سداد الودائع وما في حكمها والالتزامات تجاه المصارف الأخرى . ويمكن احتسابها كما يلي : **الأصول السائلة / إجمالي الودائع**

المجموعة الخامسة- كفاءة إدارة الأصول : Asset Quality: تقيس هذه النسبة القوة الإيرادية بعبارة أخرى تقيس مدى كفاءة الإدارة في استثمار الأموال التي يتحصل عليها المصرف من جميع مصادر التمويل الخارجية والداخلية على حدٍ سواء لذلك تعتبر مؤشراً لقياس أداء المصرف.

1. **نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي الأصول:** ويقيس هذا المعدل نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي الأصول ، هذا ويتم احتسابها كما يلي :

مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي الأصـــول

2. **نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي الديون.**

ويقيس هذا المعدل نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي الـــــديون، ويتم احتسابها كما يلي[2] :

مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي الديون

وفقاً لما سبق يوضح الشكل التالي النسب السابقة في مجموعات مرتبة وفقا للرمز المعطى لكل نسبة

9-الجانب العملي:

[2] د. منير إبراهيم هندي – إدارة المصارف التجارية مدخل اتخاذ القرارات - الطبعة الثالثة – 1996م – المكتب العربي الحديث.

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

9-1. منهجية الدراسة: تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد علي دراسة المصارف من خلال الأتي:-

1- استخدام أدوات التحليل المالي لتقييم أداء المصارف وإيجاد نسب من خلال تقسيمها إلى خمس مجموعات لقياس كفاءة المصارف وفقاً لنموذج CAMEL لقياس أداء المصارف.

2-استخدام الأساليب الإحصائية بالتركيز على اختبار T لربط بين بعض المتغيرات كمقياس أضافي يبين كفاءة المصارف.

3- استخدام التباين بالاستعانة بالارتباط الاعتيادي لنسب CAMEL لبناء النموذج المقترح .

9-1-1- منهجية الدراسة التطبيقية : تنقسم منهجية الدراسة التطبيقية إلي ما يلي:-

9-1-1-1 مفهوم الفشل المالي في الدراسة : يتضح بأن بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي يتطلب تحديد مفهوم واضح للفشل المالي الذي تقتصر هذه الدراسة على دراسته ويعتبر هذا معيار للفشل وسيتم على أساسه تقسيم المصارف إلي مصارف فاشلة و ناجحة أي إلي قسمين فقد أعتبر في هذه الدراسة معيار الفشل المالي أحد المصارف في حالة تحقيقه لخسائر وتراكمها لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية إحدى المؤشرات التي تستخدم في التمييز بين المصارف.

9-1-1-2 مجتمع الدراسة : يتمثل مجتمع الدراسة بقطاع المصارف العاملة في البحرين وقد تم اختيار عدد من المصارف التجارية البحرينية منها 7 مصارف ويرجع السبب في ذلك إلى عدم توافر التقارير المالية في المصارف في دولة ليبيا فتم الاستعانة بالمصارف البحرينية لسهولة الحصول علي القوائم المالية خلال الفترة الممتدة من عام 2013-2020 كفترة لدراسة وهي كالآتي:

الجدول رقم (03) مفردات عينة الدراسة

بنك البحريني الوطني	**بنك الخليج**
مصرف الشامل	**بنك البحرين للتنمية**
البنك المتحد	**بنك المستقبل**
بنك البحرين والكويت	

9-1-1-5- متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في النسب المالية وفق نموذج CAMEL والذي يتضمن 16 نسبة والتي ستستخدم في بناء نموذج التنبؤ بالوضع المالي للمصارف عينة الدراسة .

9-2 . تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج CAMEL:

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

كما سبق وأن أوضحنا عند الحديث عن نموذج CAMEL بأنه يعتمد في تقييم أداء المصارف على مكوناته الخمس وبناءاً على ذلك فقد تم تكوين 16 نسبة مالية، وتم اختيار هذه النسب وفق لمجموعة من الأسس هي:-

1- اختيار النسب المالية المناسبة للبيئة التي تعمل فيها المصارف والتي قد تلعب دوراً هاماً في زيادة احتمالات الفشل .
2- أن يكون النسب المالية ذات معني وان يسهل تفسيرها وان يكون الوصول إلي مكوناتها سهلاً.

والآتي عرض للنسب المالية المستخدمة في هذا التحليل وطرق حساباها :

شكل رقم (01) يوضح النسب وفقاً لنموذج CAMEL.

المجموعة الأولى / نسبة ملاءة رأس المال

- **حقوق الملكية / إجمالي الأصول = R1**
- **حقوق الملكية / إجمالي الودائع = R2**
- **حقوق الملكية / إجمالي الالتزامات = R3**
- **حقوق الملكية / إجمالي الديون = R4**

المجموعة الثانية / استخدامات الأصول

- **صافي دخل الفوائد / إجمالي الأصول = R5**
- **إجمالي الديون / إجمالي الأصول = R6**
- **إجمالي الدخل التشغيلي / إجمالي الأصول = R7**
- **إجمالي الالتزامات/ إجمالي الأصول = R8**
- **إجمالي المصروفات / إجمالي الدخل = R9**

المجموعة الثالثة / نسبة الربحية

- **صافي الدخل / حقوق الملكية = R10**
- **صافي الدخل / إجمالي الأصول = R11**
- **إجمالي الدخل / إجمالي الدخل التشغيلي = R12**

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

المجموعة الرابعة / نسبة السيولة

- إجمالي الديون / إجمالي الودائع = R13
- أصول السائلة / إجمالي الودائع = R14

المجموعة الخامسة / كفاءة السيولة

- م.الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي الأصول = R15
- م.الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي الديون = R16

4-2-1- مصادر الحصول على البيانات :

3-9- أسلوب التحليل المستخدم في الدراسة :

تعتمد الدراسة على الأساليب الإحصائية والمتمثلة في[3] ، اختبار T معتمداً عليه في التمييز بين مجموعة المصارف عينة الدراسة عن مصرف معياري تكون من نقاط القوى لجميع مصارف العينة ، ويمكن تعريف المصرف المعياري على أنه :

مصرف أهلي جديد يشبه باقي مصارف العينة يحتوى على 16 نسبة وفق نموذج CAMEL ، ويختلف مع مصارف العينة في أن النسب التي يحتويها تم استخلاصها من إجمالي نسب المصارف محل الدراسة ، ووصف بأنه معياري ليصبح معياراً لتقييم المصارف إلى ناجح وفاشل ومتوسط الاثنين معا على النحو التالي :

1 – ومن خلال ذلك تم الاعتماد على أستخدم نموذج الـ CAMEL باحتساب 16 نسبة مالية لكل مصرف ولمدة سبع سنوات وأن نتائج هذه النسب يتطلب تصنيفها إلى مجموعتين بحيث يكون هناك نتائج مفضلة كلما ارتفعت هذه النسبة أي يتوجب ارتفاعاً وهي " R1، R2، R3، R4، R5، R7، R9، R10 ، R11، R12، R15، R16 " ، أي النسب التي تكون مفضلة عندما تكون مؤشراتها مرتفعة .

2 – كذلك هناك بعض النسب التي تكون مفضلة عندما تكون نتائجها منخفضة وهى كالتالي "R6، R8 ، R13، R14 " .

[3] للمزيد من التوضيح حول الأسلوب المذكور يراجع كل من :

- محمد أبو يوسف الإحصاء في البحوث العلمية ، المكتبة الأكاديمية القاهرة ، 1989 ف .
- عبد المرضي حامد عزام ، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة دار المريخ، الرياض، 2000.

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

3 – تم أخذ أعلى النسب لجميع مصارف العينة حسب ما ذكر في النقطتين (1) و (2) ، ليتكون لدينا مصرفاً تكون فيه نقاط القوة لجميع مصارف العينة ، أي أفضلها ، وبذلك تم تسميته بالمصرف المعياري ، وسيتم مقارنة كافة نتائج المصارف قيد الدراسة بهذا المصرف لتحديد مواقعها وأدائها وتمييزها في مجموعات حسب نتائج المقارنة .

4 – بنفس الطريقة يتم تكوين مصرف من تلك النسب ولكن هذه المرة فى حدها الأدنى ، ليتكون لدينا مصرفاً معيارياً من نقاط الضعف لجميع مصارف العينة ، أي أضعفها، وبذلك سيمثل الحد الأدنى لجميع المصارف .

5 –تم بعد ذلك إيجاد المتوسط العام لمصارف العينة بين الحد الأدنى والأعلى أي يتوسط المسافة بين الحد الأدنى والأعلى .

والجدول رقم (04) يوضح الحد الأعلى والحد الأدنى والحد المتوسط لجميع مصارف العينة .

تسلسل	نسب CAMEL	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد المتوسط
1	R1	0.635	0.012	0.11795
2	R2	0.807	0.021	0.13481
3	R3	1.738	0.012	0.14442
4	R4	1.258	0.026	0.31453
5	R5	0.262	-0.008	0.04170
6	R6	0.015	0.963	0.40439
7	R7	0.129	-0.006	0.01790
8	R8	0.365	0.991	0.89472
9	R9	1.409	0.060	0.38275
10	R10	0.603	-1.721	0.09142
11	R11	0.048	-0.045	0.00764
12	R12	2.320	-16.005	0.18344
13	R13	0.040	0.999	0.56001
14	R14	0.009	0.995	0.58642

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

0.01414	0.000	0.160	R15	15
0.04330	0.000	0.241	R16	16

يلاحظ من الجدول السابق وجود نسب مضللة والتي تقابل النسب R6 المتمثلة في أجمالي الديون إلى أجمالي الأصول ، R8 المتمثلة في أجمالي الالتزامات إلى أجمالي الأصول ، R13 المتمثلة أيضا في أجمالي الديون إلى أجمالي الودائع ، R14 المتمثلة أيضا في الأصول السائلة إلى أجمالي الودائع ، باعتبار أن أدناها هو حد أعلى وأعلاها هو حد أدنى ، وبذلك ستقيم كلٍ حسب ورودها في الجدول مثلها مثل باقي النسب .

1-3-9 تمثيل المصارف بيانياً:

بعد الوصول إلى كيفية تكوين المصرف المعياري تأتي عملية تقييم كل مصرف بيانياً مع المصرف المعياري الذي حدوده موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (06) يوضح الحدود العليا للمصرف المعياري

نسب camel	R1	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R8	R9	R10	R11	R12	R13	R14	R15	R16
القيمة	0.635	0.81	1.7	1.26	0.3	0.02	0.129	0.365	1.4	0.6	0.048	2.3	0.039	0.009	0.2	0.24

والشكل البياني التالي يمثل الحدود العليا للمصرف المعياري:

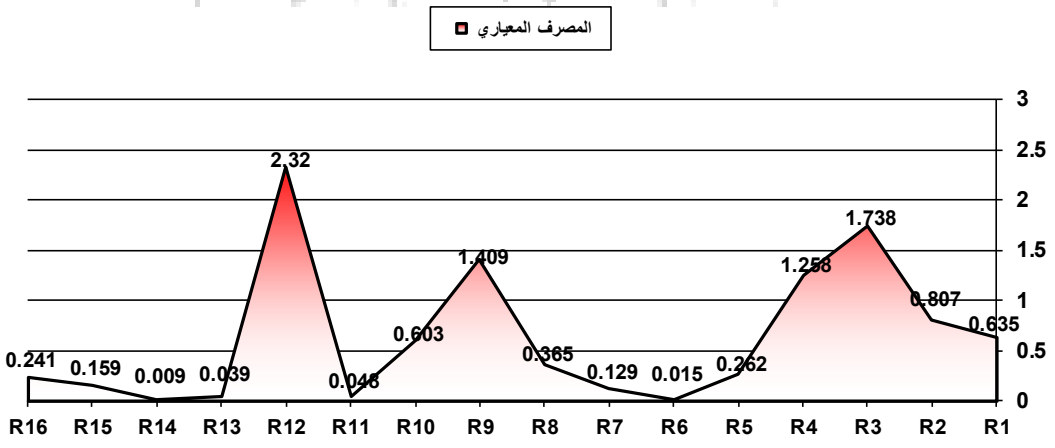

الشكل رقم (02) يوضح المصرف المعياري

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

نلاحظ من الشكل السابق الحد الأعلى والذي يمثل السقف لجمع نسب المصارف، والذي لن تتجاوزه أي نسبة من أي مصرف ولأي سنة، وكلما اقترب المصرف محل المقارنة مع الحدود العليا "المصرف المعياري " كان أفضل، ويجب التأكيد على أن أي تجاوز من أي مصرف في النسب " R6 ، R8، R13 ، R14 " عن المصرف المعياري سيعتبر ضعف وليس قوة في أداء المصرف وليست نقطة قوى.

ويلاحظ أيضاً من الشكل السابق أن الحدود العليا للمصرف المعياري كانت كما يلي :

- **بنك البحريني الوطني :**

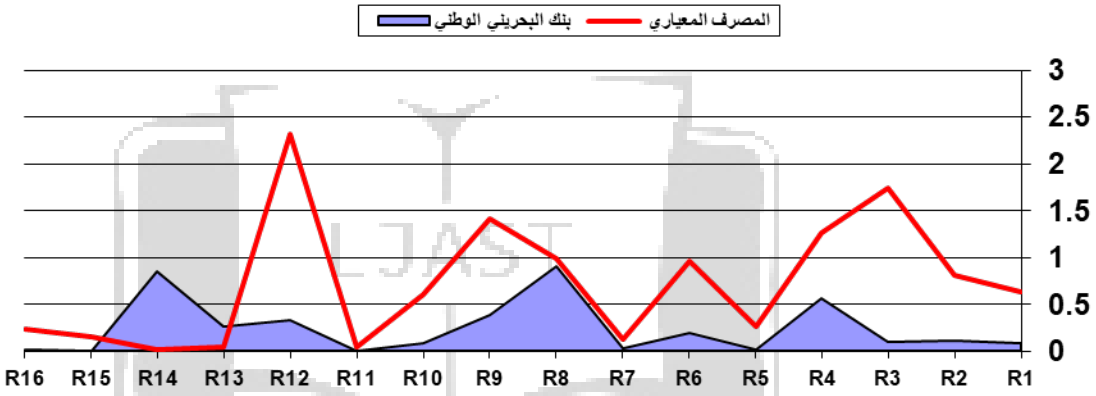

الشكل رقم (03) يوضح بنك البحريني الوطني مقارنةً بالمصرف المعياري

يلاحظ من الشكل السابق تدني مستوى هذا المصرف في أغلب النسب، وانحصرت نقاط القوى لديه في (R4) وقد سجلت 0.562 والتي تقترب من المصرف المعياري وهي عبارة عن حقوق الملكية إلى أجمالي الديون ، أما باقي النسب فهي كما يلي:

جدول رقم (07) يوضح باقي نسب بنك البحريني الوطني

R16	R15	R14	R13	R12	R11	R10	R9	R8	R7	R6	R5	R3	R2	R1
0.017	0.005	0.857	0.256	0.333	0.007	0.08	0.38	0.913	0.025	0.19	0.02	0.097	0.11	0.087

- **مصرف الخليج:**

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

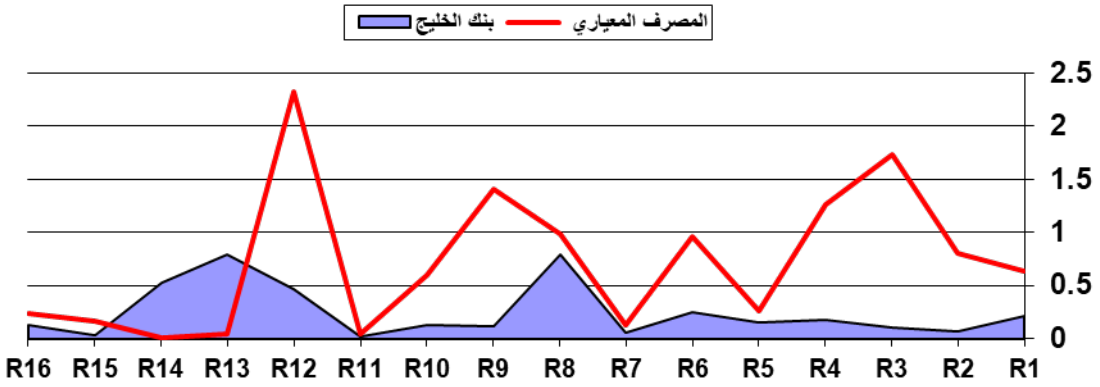

الشكل رقم (04) يوضح بنك الخليج مقارنةً بالمصرف المعياري

يلاحظ من الشكل السابق تدني مستوى هذا المصرف في أغلب النسب، وانحصرت نقاط القوى لديه في (R16 ، R11 ، R7، R5) حيث أن R5 متمثلة في صافى دخل الفوائد إلى أجمالي الأصول وقد بلغت 0.151 ، R7 متمثلة في أجمالي الدخل التشغيلي إلى أجمالي الأصول وقد سجلت 0.057 ، R11 متمثلة في صافى الدخل إلى أجمالي الأصول وبلغت 0.021، R16 متمثلة في م. الديون المشكوك في تحصيلها إلى أجمالي الديون والتي كانت 0.131 حيث نجد أن مصرف الخليج قد ارتفعت لديه المجموعة الثانية المتمثلة في استخدامات الأصول أي أن نسبيتين كانتا نقاط قوى لديه في هذه المجموعة، أما باقي النسب فهي كما يلي :

جدول رقم (09) باقي نسب بنك الخليج

R15	R14	R13	R12	R10	R9	R8	R6	R4	R3	R2	R1
0.035	0.532	0.795	0.461	0.125	0.115	0.793	0.25	0.171	0.108	0.063	0.207

- **مصرف الشامل :**

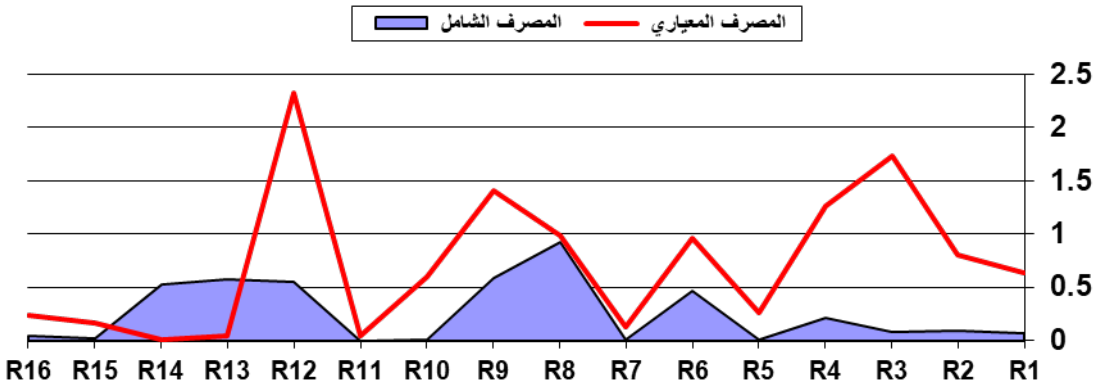

الشكل رقم (05) يوضح مصرف الشامل مقارنةً بالمصرف المعياري

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

يلاحظ من الشكل السابق تدني مستوى هذا المصرف في أغلب النسب، وانحصرت نقاط القوى لديه في (R9) والمتمثلة في أجمالي المصروفات إلى أجمالي الدخل والتي وصلت 0.592 حيث نجد مصرف الشامل جميع النسب متدنية عدا هذه النسبة المتمثلة في المجموعة الثانية وهى استخدامات الأصول، أما باقي النسب فهي كما يلي :

جدول رقم (10) باقي نسب مصرف الشامل

R16	R15	R14	R13	R12	R11	R10	R8	R7	R6	R5	R4	R3	R2	R1
0.044	0.019	0.521	0.573	0.545	0.0004	0.011	0.926	0.008	0.464	0.013	0.021	0.085	0.091	0.072

- **بنك البحرين للتنمية :**

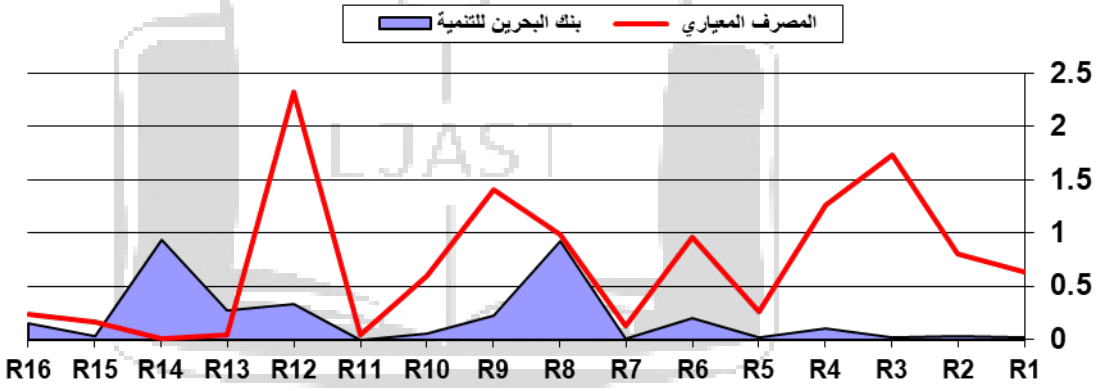

الشكل رقم (06) يوضح بنك البحرين للتنمية مقارنةً بالمصرف المعياري

يلاحظ من الشكل السابق تدني مستوى هذا المصرف في أغلب النسب ، وانحصرت نقاط القوى لديه في (R16) المتمثلة في م. الديون المشكوك في تحصيلها إلى أجمالي الديون وقد سجلت 0.15 حيث نجد أن مصرف البحرين للتنمية جميع النسب متدنية عدا هذه النسبة المتمثلة في المجموعة الخامسة وهى كفاءة الإدارة ، أما باقي النسب فهي كما يلي :

جدول رقم (11) باقي نسب بنك البحرين للتنمية

R15	R14	R13	R12	R11	R10	R9	R8	R7	R6	R5	R4	R3	R2	R1
0.029	0.934	0.274	0.329	0.001	0.053	0.223	0.928	0.003	0.201	0.02	0.104	0.021	0.028	0.021

- **البنك المتحد:**

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

Volume 13 Issue 02
December 2025
ISSN 2958-6119

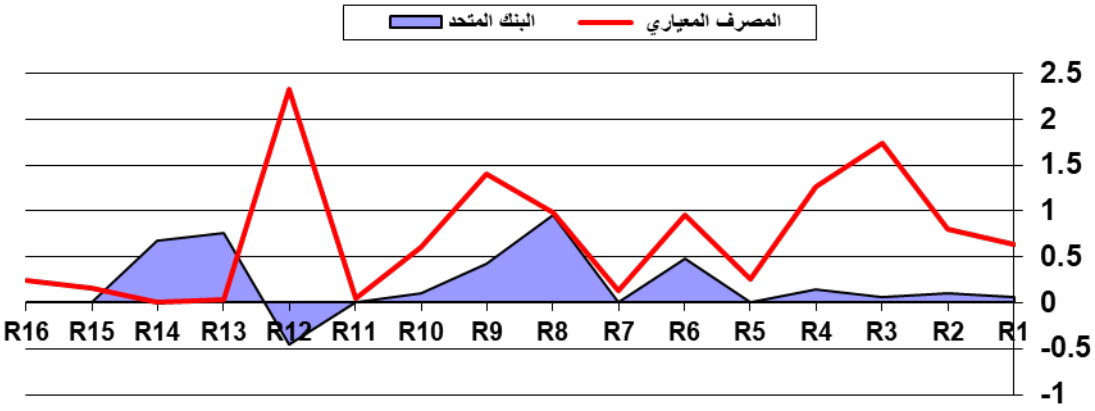

الشكل رقم (07) يوضح البنك المتحد مقارنةً بالمصرف المعياري

يلاحظ من الشكل السابق تدني مستوى هذا المصرف في كل النسب حيث نجد جميع النسب تبعد عن المصرف المعياري، وكانت النسب كما يلي :

جدول رقم (12) باقي نسب البنك المتحد

R16	R15	R14	R13	R12	R11	R10	R9	R8	R7	R6	R5	R4	R3	R2	R1
0.007	0.004	0.68	0.76	-0.46	0.004	0.11	0.42	0.95	0.01	0.5	0.004	0.14	0.06	0.1	0.06

- **بنك المستقبل:**

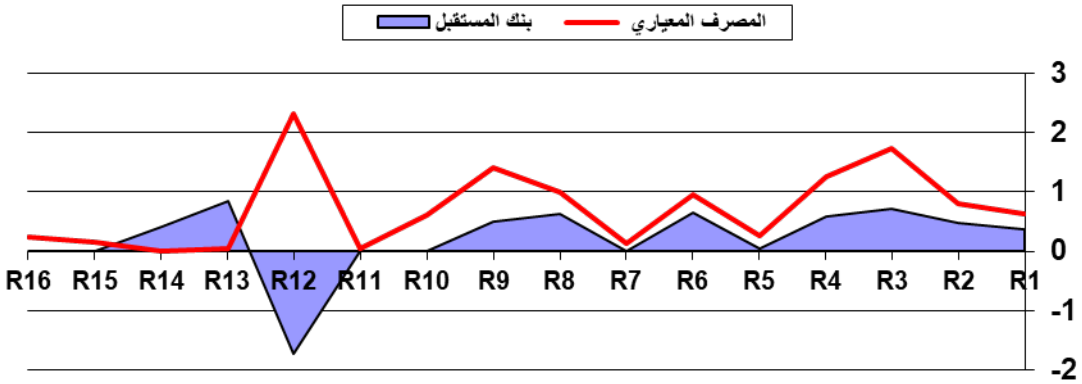

الشكل رقم (08) يوضح بنك المستقبل مقارنةً بالمصرف المعياري

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

يلاحظ من الشكل السابق تدني مستوى هذا المصرف في بعض النسب ، حيث كانت نقاط القوى لديه في (R1، R2) المتمثلة في حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول وقد سجلتا على التوالي 0.374 ، 0.482 ، حيث نجد أن بنك المستقبل قد ارتفعت لديه هذه النسب وتدنى مستوى هذا المصرف في باقي النسب الأخرى وهي أحد نسب المجموعة الأولى أي أن نجد له نقاط قوى في نسبة المجموعة الأولى، وكانت باقي النسب كما يلي:

جدول رقم (12) باقي نسب بنك المستقبل

R16	R15	R14	R13	R12	R11	R10	R9	R8	R7	R6	R5	R4	R3
0.013	0.009	0.41	0.85	-1.73	0.007	0.01	0.5	0.63	0.012	0.65	0.037	0.59	0.72

- **بنك البحرين والكويت :**

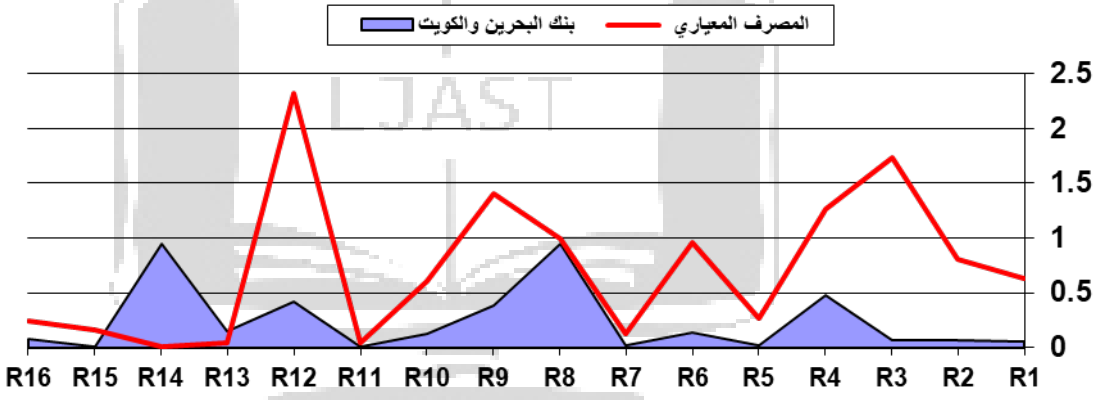

الشكل رقم (09) يوضح بنك البحرين والكويت مقارنةً بالمصرف المعياري

يلاحظ من الشكل السابق تدني مستوى هذا المصرف في أغلب النسب ، وانحصرت نقاط القوى لديه في (R6) المتمثلة في إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول وقد سجلت 0.132 حيث نجده حقق ارتفاعاً في هذه النسبة وتعتبر نقطة قوى لدى مصرف البحرين والكويت وهذه النسبة ضمن نسب المجموعة الثانية وهي استخدامات الأصول، أما باقي النسب فهي كما يلي :

جدول رقم (12) باقي نسب بنك البحرين والكويت

R16	R15	R14	R13	R12	R11	R10	R9	R8	R7	R5	R4	R3	R2	R1
0.08	0.012	0.94	0.154	0.417	0.007	0.12	0.38	0.94	0.018	0.024	0.48	0.06	0.07	0.06

- النتائج العامة (النموذج العام)

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

لتسهيل عملية التقييم قام الباحث بإعطاء رقم ترتيبي لكل حد من الحدود الثلاث السابقة الذكر، وبما أن كل مصرف من مصارف العينة لديه 16 نسبة ولمدة 7 سنوات " مدة الدراسة " فسيتم الترتيب وفقاً لما يلي :

- إعطاء رقم (1) للنسبة التي تقع فوق الحد المتوسط .
- إعطاء رقم (2) للنسبة التي تقع على الحد المتوسط .
- إعطاء رقم (3) للنسبة التي تقع تحت الحد المتوسط .

ونظرياً سيكون مجموع ما يتحصل عليه المصرف الذي يقع على الحد الأعلى (112) نقطة ، وهي تمثل (16 نسبة × 7 سنوات × 1) .

كذلك سيكون مجموع ما يتحصل عليه المصرف الذي يقع على الحد المتوسط (224) نقطة ، وهي تمثل (16 نسبة × 7 سنوات × 2) .

أيضاً سيكون مجموع ما يتحصل عليه المصرف الذي يقع على الحد الأدنى (336) نقطة ، وهي تمثل (16 نسبة × 7 سنوات × 3) .

☆ **أي كلما ازداد عدد النقاط المتحصِل عليها المصرف، سيكون دليل على اقترابه من الفشل.**

جدول النقاط المتحصل عليها ....الجدول (13)

والشكل التالي يبين إجمالي ما تحصل عليه كل مصرف من النقاط .

الشكل رقم (10) يوضح إجمالي النقاط لكل مصرف

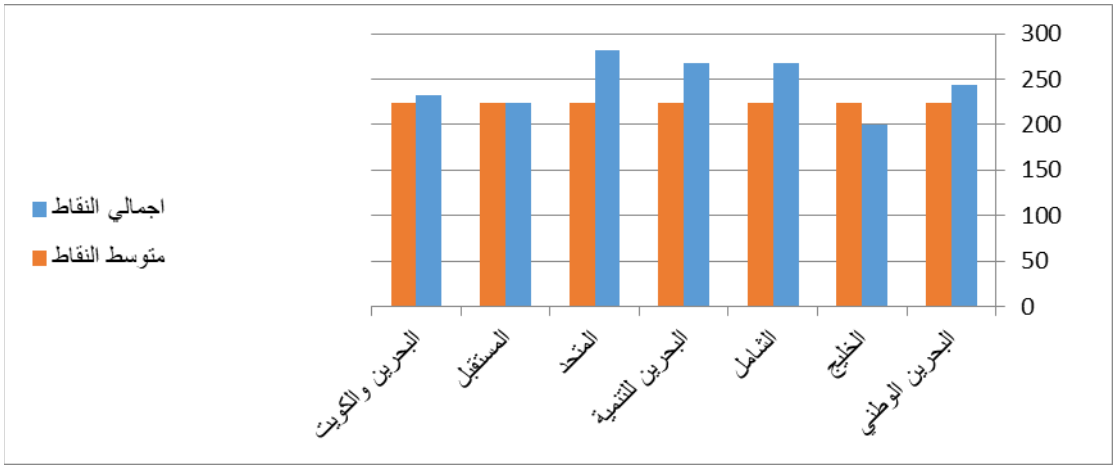

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

ونلاحظ تجاوز معظم المصارف الحد المتوسط " 224 " ووقوعها في" الفشل "، وبالتركيز على مصرف(المستقبل) واقتراب لهذا المصرف من الحد المتوسط، أما مصرف (الخليج) فقد تساوي تماما مع المتوسط.

2-3-9 اختبار الفرضية الثانية : تختلف المصارف في إدارة أموالها وفقاً لنموذج CAMEL بما سيؤثر على أدائها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

قد تم حساب متوسط النقاط لكل مصرف، ليساعدنا في تقييم المصارف وفقاً لاختبار (T)، والذي ستكون فيه نقطة التقييم متمثلة في الحد المتوسط عند متوسط نقاط (14) والتي تمثل **(16 × 7 × 2)/16 أي 224 / 16.**

ويوضح الجدول التالي تقييم المصارف حسب متوسط كل مصرف مع المتوسط " m_0 = 14 " وفقاً لاختبار (T) عند درجات حرية 15 و معنوية 0.05 " **2.131** ".

الجدول رقم (13) يوضح نتائج اختبار T

ت	المصرف	إجمالي النقاط	متوسط النقاط	Tc المحسوبة	Tt الجدولية	اختبار فرضيات (الرفض – القبول)		
						$m < m_0$	$m = m_0$	$m > m_0$
1	البحريني الوطني	244	15.25	0.979	2.131		✓	
2	الخليج	200	12.5	-1.015	-2.131	✓		
3	الشامل	268	16.75	2.905	2.131			✓
4	البحرين للتنمية	268	16.75	1.885	2.131		✓	
5	المتحد	282	17.625	4.166	2.131			✓
6	المستقبل	224	14	0.000	2.131		✓	
7	البحرين والكويت	232	14.5	0.344	2.131		✓	

ويلاحظ أن التقييم تم وفق الآتي:

☆ يتم قبول الفرضية $m=m_0$ إذا وقعت قيمة اختبار T من 2.131 + – 2.131 .

☆ يتم قبول الفرضية $m<m_0$ إذا وقعت قيمة اختبار T بين – 2.131 ---. ←

☆ يتم قبول الفرضية $m>m_0$ إذا وقعت قيمة اختبار T بين ++++ + 2.131 . →

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

Volume 13 Issue 02
December 2025
ISSN 2958-6119

شكل رقم (11) يوضح توزيع اختبار T

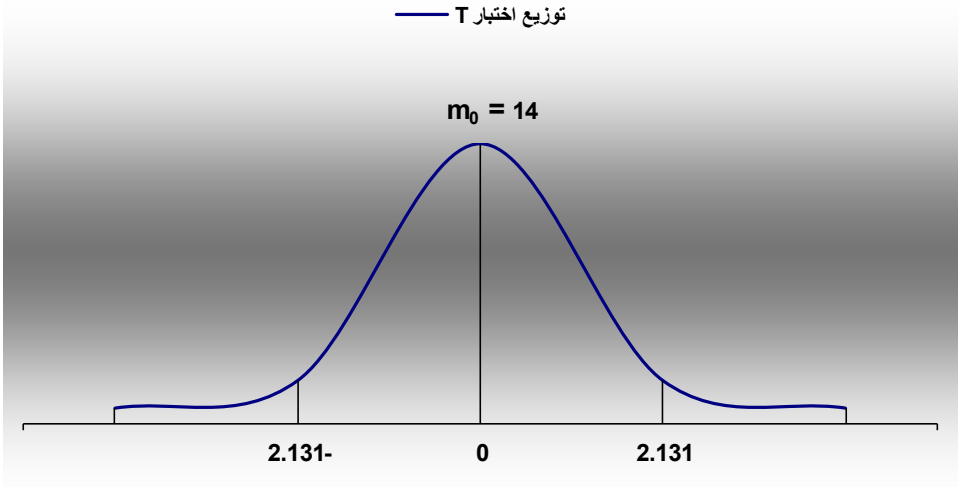

ومن هذا الاختبار نستطيع أن نقول بأن متوسط النقاط للمصارف (البحرين الوطني، البحرين للتنمية، المستقبل، ومصرف البحرين والكويت) يساوي غالبا **المتوسط 14** لكون قيمة T المحسوبة لكل من هذه المصارف أقل من قيمة T الجدولية.

أما متوسط النقاط للمصارف (الشامل، المتحد) فكان أكبر من **المتوسط 14** لكون قيمة T المحسوبة موجبة لكل من هذه المصارف وأكبر من قيمة T الجدولية الموجبة.

أما بالنسبة لمتوسط النقاط لمصرف (**الخليج**) فهو أقل من **المتوسط 14** لكون قيمة T المحسوبة سالبة وأكبر من قيمة T الجدولية السالبة.

10- النتائج

نستعرض فيما يلي أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة والتي تم التوصل إليها من الجزئيين النظري والعملي للدراسة وكذلك بعض التوصيات المتعلقة بدراسة التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي في بيئة المصارف، يمكن استنتاج ما يلي:

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

1- من خلال السابع سنوات من عمر المصارف فان أدائها ومشاركتها في التنمية الاقتصادية ليست جيدة حيث حققت المصارف تطورا واضحا من خلال حجم خصومها الايداعية منذ تأسيسها ويلاحظ انخفاض حجم هذه الخصوم المتمثلة في الودائع بمختلف أشكالها بالإضافة إلى عجزها عن الإيفاء بالتزاماتها حيال زبائنها من أصحاب الودائع والحسابات الجارية .

2- المصارف لها دور فعال في تطور القطاع المصرفي في المراحل القادمة من خلال العمل على توسيع قاعدة الملكية.

3- أوضحت نتائج الاختبار **T** أن عدد المصارف الناجحة تمثلت في مصرف واحد فقط وهو (الخليج)، أما المصارف الفاشلة تمثلت في مصرف (المتحد) أما باقي المصارف فاعتبرت مصارف متوسطة النجاح.

- وفقاً لعدد النقاط المتحصل عليها كل مصرف تم استنتاج ما يلي :-
  - تساوي مصرفي (الشامل والبحرين للتنمية) في مجموع النقاط المسجلة لكل منها.
  - يمكن القول بأن مصرف البحرين والكويت لولا فشله في عشرة نسب على الأكثر لكان أفضل من مصرف الخليج.
- كانت أكثر نسبة تقترب إلى المصرف المعياري في أغلب المصارف هي (R11 " صافي الدخل / إجمالي الأصول " و تليها R16 " م.الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي الديون ") .

4- أوضح النموذج المقترح نتيجة مهمة جداً وهي التركيز الصارم على 4 نسب مقابل 16 نسبة يعتمدها نموذج الـ CAMEL ليضمن أي مصرف تحقيق 4 نسب إضافية وضمان الابتعاد عن الفشل.

ثانياً : التوصيات

في نهاية الدراسة نتوصل لتوصيات أهمها ما يلي :-

1- أن تراعي المصارف تحقيق النسب المالية وفق نموذج الـ CAMEL في كل مجموعاته، فإذا تحقق ذلك لكانت السياسة المتبعة في كل مصرف قادرة على التنبؤ بفشل المصرف التي تديره، وحصر نقاط الضعف ومعالجتها قبل الوقوع فيها وتحويلها على نقاط قوة .

2- مراقبة أوضاع المصارف الفاشلة من خلال متابعة اتجاه النسب المالية التي تعكس نسب ملاءة رأس المال، القدرة على السداد وكفاءة الإدارة في تشغيل الأصول المتاحة.

3- على إدارة المصارف توفير الكفاءات العلمية والمدربة في مجال التحليل المالي والإدارة المالية من اجل القيام بتحليل مخرجات النظام المحاسبي للمساعدة في تشخيص المشاكل المالية المحتملة والتي قد تتعرض لها المصارف وإيجاد الحلول المناسبة حيالها.

4- إنشاء مراكز لتجميع البيانات والمعلومات المالية والاقتصادية حول المصارف العاملة لتسهيل إعداد البحوث والدراسات حولها والعمل على تقديم الاقتراحات لتطويرها ونجاحها.

قائمة المراجع: ***أولا : الكتب***

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

1. صالح الأمين الإرباح ، **الجهاز المصرفي في ليبيا**(بيروت: المعهد العالي للإدارة والأعمال المصرفية ، 2013)

2. منير أبرا هيم هندي ، **إدارة المصارف التجارية مدخل أتحاذ القرارات** ، المكتب العربي الحديث 2005.

3. فرد وستون ويوجين برجام ، **التمويل الإداري** ، ترجمة عبد الرحمن دعالة وآخرون دار المريخ 1993.

4. عبد المرضي حامد عزام، **التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة** ، دار المريخ، الرياض، 2000.

5. منير إبراهيم هندي ، **التنبؤ بالإفلاس للشركات الصناعية** التابعة للقطاع العام

6. محمد أبو يوسف، **الإحصاء في البحوث العلمية**،المكتبة الأكاديمية القاهرة ، 1998 م

7. خليل الشماع : **مقررات لجنة بال وأثرها على المصارف العربية** (بيروت: اتحاد المصارف العربية ،1991)

8. Seminar on Banking Supervision " On-Site Supervision and the CAMELS Rating System for Banks (**Seminar on Banking Supervision** ,Beirut , Lebanon , Jun 1988)

ثانيا: الدوريات والمقالات

1. محمود محمد يوسف ، **التحليل الكمي للمؤشرات المالية** مجلة المحاسبة والإدارة ،القاهرة العدد 34 1986

2. نادية أبو فخره مكاوي: " دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية المصرية " **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، مجلد العدد الثاني ، أبريل / الطير 1997 م.

3. هشام حسن المليجى : " تطوير القياس المحاسبي للحكم على كفاية رأس المال في البنوك التجارية " ، **المجلة العلمية لتجارة الأزهر** ، العدد (26) أي النار (يناير) 2001 .

ثالثا : شبكة المعلومات الدولية :

1. موقع المصارف التجارية البحرينية.
2. موقع صندوق النقد العربي .

Copyright © LJAST

حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية